منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط
الدورة الستون
البند 5 (ب) من جدول الأعمال المبدئي

EM/RC60/10
ش م/ل إ 10/60
أيلول/سبتمبر 2013

الاستراتيجية الإقليمية لتحسين نُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية

الملخص التنفيذي

1. تتّسم بيئة السياسات لتسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية في الوقت الراهن بسمات الإلحاح وبقوة دَفْع تتجمَّع على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وقوة الدفع هذه جاءت نتيجة لإدراك مجتمعات التنمية الدولية ومجتمعات حقوق الإنسان لأهمية الهوية القانونية، والحاجة إلى رَصْد التقدُّم المحرَز نحو المرامي الإنمائية للألفية، والفهم الأفضل لمراحل التحوُّل الوبائي المستجد، والحاجة المتزايدة في الأمن الوطني والعالمي للتعرُّف على الهوية القانونية. ويتيح انتشار تقنيات الإنترنت والهواتف الجوَّالة الفرص لتصميم وسائل لتسجيل ورَصْد الأحداث الحياتية، تكون أكثر تكاملاً وكفاءةً ومردوداً وملاءمةً. كما أن جوانب التقدُّم في القياسات الحيوية وإمكانية تحديد معرِّفات فريدة لكل فرد تميزه عن جميع السكان، تتيح الفرصة لتفعيل المزيد من جوانب الكفاءة في نُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية.

2. ويمكن تلخيص التحدِّيات التي تواجه نُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية في الإقليم بما يلي: غياب الوعي بأهمية تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية، وما يؤدِّي إليه ذلك من غياب للدعم السياسي الرفيع المستوى؛ وقصور الإطار القانوني الذي يعمل تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحَيوية في ظله؛ وضعف البنيَة التحتية والقدرات اللازمة للتسجيل وعدم توافر الموارد الداعمة لها؛ والقصور في تصريف الشؤون (الحوكمة)، والتنسيق والتنظيم، وما يرافقه من الطبيعة المتعدِّدة الأطراف المعنية بنظم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية؛ وتدنِّي جودة عملية التسجيل ومنتجاتها القانونية والإحصائية؛ وجوانب القصور في استكمال شهادات الوفيات وتدنِّي جودتها.

3. والهدف من الاستراتيجية الإقليمية لتحسين نُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية، هو الإسهام، من خلال تحسين التسجيل للأحوال المدنية وزيادة توافر واستخدام الإحصاءات الحيوية الموثوقة، في تحسين صُنع السياسات المسنَدَة بالبيِّنات، وفي الكفاءة في تخصيص الموارد وفي التصريف الجيد للشؤون؛ والتحقيق المتزايد للحقوق الأساسية لجميع الأفراد. والمقصود من الاستراتيجية تقديم التوجيه والدعم لتحسين نُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصائيات الحيوية في الإقليم في الفترة 2014 – 2019، وهي مبنية على سبع مجالات استراتيجية، وتتضمّن قائمة من التدخلات التي يمكن أن تختار الدول الأعضاء منها ما يناسب مستوى التطوُّر لنُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية فيها، وما يناسب السياق الوطني، والموارد والقدرات المتاحة لها. وفي الخطة الاستراتيجية توضيح للإجراءات التي ينبغي على البلدان أن تتّخذها إلى جانب إجراءات داعمة لها على المستوى الإقليمي، كما توضِّح إطار الرصد والتقييم الذي يشمل مؤشرات للبلدان ومؤشرات أخرى إقليمية.

المقدمة

4. يُعرَّف تسجيل الأحوال المدنية بأنه تسجيل إجباري ودائم ومتواصل وشامل لوقوع الأحداث الحياتية ولخصائصها (1) بحيث يكون لدى الأفراد، من خلال التسجيل الرسمي للولادات والوفيات ولوقائع الزواج والطلاق والتبنِّي، بيِّنات موثَّقة بالمستندات التي يحتاجون إليها لضمان تحديد هويتهم القانونية، وعلاقاتهم الأسرية، وجنسياتهم، وضمان حقوقهم المترتبة على ذلك. وبالإضافة إلى ذلك فإن نظام التسجيل يُنتج بيانات صحية واجتماعية وإدارية يمكن تجميعها لإنتاج إحصاءات حيوية تلبِّي احتياجات جميع قطاعات التنمية تقريباً، بما فيها قطاع الصحة.

5. وتتّسم بيئة السياسات الخاصة بتسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية في الوقت الراهن بسمات الإلحاح، وبوجود قوة دفع تتجمع على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛ فلقد أدَّى اعتراف مجتمعات حقوق الإنسان ومجتمعات التنمية الدولية بأهمية الهوية القانونية إلى ازدياد الاهتمام بتسجيل الولادات. كما أن الحاجة إلى رَصْد التقدُّم المحرَز نحو المرامي الإنمائية للألفية وإلى الحصول على فهمٍ أفضل لجوانب التحوُّل الوبائي المستجدّ أدَّت إلى زيادة الاهتمام بمدى ضرورة تسجيل جميع الوفيات مفصّلةً وفق العمر والجنس والسبب. كما أدَّت الحاجة الواضحة للهوية القانونية في سياق الأمن الوطني والعالمي أيضاً إلى خلق الطلب على نظم التسجيل للأحوال المدنية التي تتسم بالكمال وبالكفاءة. ولقد وفَّر الانتشار الواسع للإنترنت ولتقنيات الهواتف الجوَّالة فرصاً استثنائية لتصميم وسائل أكثر كفاءة وأوفر تكاملاً وأعلى مردوداً وأكثر ملاءمة لتسجيل ورَصْد الأحداث الحيوية. كما تتاح الفرص لتفعيل المزيد من جوانب الكفاءة في نُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية من خلال التطورات التي أحرزت في مجال القياسات الحيوية وإمكانية توفير معرِّفات فريدة لكل فرد من السكان.

6. ونتيجة لهذه التطورات، أدركت مجموعة متنوعة المكونات ومتزايدة الأعداد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية مدى أهمية تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية، ومن تلك الوكالات والمنظمات: منظمة اليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومجلس حقوق الإنسان، والمفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية ، وبنك البلدان الأمريكية للتنمية ، ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة الأمريكية، والإنتربول والمنظمة الدولية للطيران المدني (إيكاو).

الوضع في الإقليم

7. لقد أجري في إقليم شرق المتوسط تقييمٌ لنُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية في البلدان، بتنسيق من منظمة الصحة العالمية، وذلك خلال عام 2012، وأسفر عن النتائج التالية:

- هناك 6 بلدان فقط، يشكل عددها 26% من عدد بلدان الإقليم ويعيش فيها 5% من سكان الإقليم، لديها نُظُم ذات أداء جيد لتسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية.

- هناك 8 بلدان أخرى، يعيش فيها 42% من سكان الإقليم، لديها نُظُم لتسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية يمكن وصفها بأنها تؤدِّي وظائفها أداءً غير كافٍ، ولاسيّما في ما يتعلق بجودة تسجيل الوفيات وإحصاءات الوفيات.
- وهناك 8 بلدان يعيش فيها بقية سكان الإقليم (316 مليون نسمة أو ما يعادل 53% من سكان الإقليم)، لديها نُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية توصف بأنها مضطربة الأداء وضعيفة.
- في كل عام؛ لا يتم الاعتراف القانوني أو التسجيل في نظم التسجيل للأحوال المدنية لأكثر من 6 مليون مولود، يشكلون ما يقرب من 40% من مجمل عدد المواليد السنوي في الإقليم.
- في كل عام؛ لا يتم تسجيل ما لا يقل عن 3 ملايين وفاة تشكل ما يقرب من ثلثي إجمالي الوفيات السنوية في الإقليم. ومن بين الوفيات التي يتم تسجيلها يقدَّر أن 56% منها تكون فيها شهادات الوفاة الطبية والرموز فيها وفق التصنيف الدولي للأمراض. إلا أن تقييم جودة الترميز في عدد من البلدان أظهر أن نسبة كبيرة من الوفيات تُرمَّز وفق أسباب غير صحيحة أو مبهمة للوفيات.

8. ويمكن تلخيص التحدِّيات التي تواجه نُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية في الإقليم بما يلي: (أ) غياب الوعي بأهمية تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية وما يؤدّي إليه من غياب الدعم السياسي الرفيع المستوى؛ (ب) قصور الإطار القانوني الذي تعمل في ظله نُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية؛ (ج) ضَعف البنية الأساسية والقدرات اللازمة للتسجيل وعدم توافر الموارد اللازمة لتقديم الدعم لها؛ (د) القصور في تصريف الشؤون والتنسيق والتنظيم وما يرافقه من طبيعة متعددة الأطراف المعنية بنُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية؛ (هـ) تدنِّي جودة عملية التسجيل وما ينتج عنها من منتجات قانونية أو إحصائية؛ (و) عدم استكمال أو تدنِّي جودة شهادات الوفيات.

هدف الاستراتيجية الإقليمية ونطاقها

9. بعد استعراض النتائج التي تمخَّضت عنها اجتماعات إقليمية في عام 2013 حول تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية، وهي اجتماعات ضمَّت الأطراف المعنية من الدول الأعضاء وممثلين للشركاء الدوليين في التنمية، توصل المشاركون إلى إجماع حول الحاجة إلى إعداد استراتيجية إقليمية لتوجيه ودعم البلدان من أجل تحسين ما لديها من نُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية. وفي أيلول/سبتمبر 2013، ناقش الشركاء الإقليميون مسوّدة الاستراتيجية واعتمدوها. وهدف الاستراتيجية الإقليمية هو الإسهام، من خلال تحسين تسجيل الأحوال المدنية وزيادة توافر واستخدام الإحصاءات الحيوية الموثوقة، في تحسين صُنع السياسات المسندة بالبيِّنات، وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وفي تصريف الشؤون على نحوٍ جيّد، مع التحقيق المتزايد للحقوق الأساسية لجميع الأفراد؛ ولتحقيق هذا الهدف، فإن الأهداف التفصيلية للاستراتيجية الإقليمية هي:

- استنهاض الالتزام والدعم السياسي الرفيع المستوى لتحسين تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية على الصعيد الإقليمي وصعيد البلدان، وتقديم التوجيه الذي يغني القرارات السياسية بالمعلومات اللازمة في هذا المجال.

- تقديم إطار يوجِّه ويدعم إعداد الخطط لتحسين نُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية، ويحدِّد خيارات العمل التي يمكن للبلدان أن تختار منها ما يناسب ويوائم ظروفها.

- توفير إطار عمل يمكن للشركاء في التنمية، والمنظمات الإقليمية، والأطراف المانحة التي تساهم في صياغة الاستراتيجية الإقليمية، مواءمة مساهماتهم ضمنه لدعم نظم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية في الإقليم.

- تفعيل رصد وتقييم التقدُّم المحرَز في تقوية نظم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية على أسس يمكن مقارنتها بمرور الوقت وبين بلد وآخر.

10. والمقصود من الاستراتيجية توفير التوجيه والدعم لتحسين نظم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية في الإقليم في الفترة 2014 – 2019، وهي تستند على سبعة مجالات استراتيجية، وتضم قائمة بالتدخُّلات التي يمكن للبلدان أن تختار منها ما يناسب مستوى تطوُّر نُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية فيها، وسياقها القُطري، والموارد والقدرات المتاحة لها. ثم إن الخطة الاستراتيجية تقدِّم توضيحاً لكل من الإجراءات التي ينبغي على البلدان القيام بها والإجراءات الداعمة لها على الصعيد الإقليمي. كما أن إطار الرَصْد والتقييم يوضح أيضاً المؤشرات القُطرية والإقليمية[1]. أما المجالات الاستراتيجية فهي.

- ضمان توافر إطار تنظيمي وقانوني لنظم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية.

- تقوية البنية التحتية والموارد والقدرات اللازمة للتسجيل.

- إزالة العوائق أمام التسجيل على جميع المستويات، وإصدار الوثائق القانونية اللازمة لذلك.

- تحسين الممارسات المتبعة في إصدار شهادات الوفاة وترميزها.

- تحسين إنتاج واستخدام وتوزيع الإحصاءات الحيوية.

- تحسين التنسيق بين القطاعات والمواءمة بين الأطراف المعنية بتسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية.

- المحافظة على الشراكات الإقليمية والعالمية الموجودة حالياً وتقويتها لدعم الاستراتيجيات القُطرية.

الإجراءات الرئيسية في البلدان

11. لقد أظهَرَت الخبرات المكتَسَبَة في البلدان التي شَرَعَت بنجاح في بذل الجهود لتحسين نُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية أنه رغم اختلاف الظروف وتفاوت نقاط البدء، فإن هناك إجراءات مشتَرَكَة ينبغي القيام بها، وهي إجراءات يتم تنفيذها بالتوازي وبأسلوب تكراري، وستقدِّم الاستراتيجية التوجيه للبلدان من خلال تنفيذ عدة إجراءات رئيسية هي:

- القيام بتقييم يستند على المعايير للوضع الراهن وللقدرات وللموارد؛

[1] للحصول على المزيد من المعلومات يُرْجَى الاطلاع على النص الكامل للاستراتيجية.

- استخدام نتائج التقييم لاستنهاض الالتزام السياسي الرفيع المستوى والدعم الشامل للقطاعات من أجل تحسين نُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية؛
- إنشاء آليات التنسيق والإشراف الوطنية، أو تقوية ما هو موجود بالفعل منها، لضمان التعاون المثمر الشامل لمختلف الإدارات الحكومية، وتعزيز إسهام الكيانات غير الحكومية، ومنها ممثلو المجتمع المدني، مع رصد التقدم المحرز في ذلك المجال؛
- صياغة خطة عمل وطنية متعددة القطاعات تتصدَّى لطيف واسع من التحدِّيات، وتشمل نتائج محددة وقابلة للتحقيق ويمكن قياسها ضمن إطار حصائل الخطة الاستراتيجية الإقليمية؛
- حَشْد الموارد اللازمة، بما فيها الموارد البشرية والتقنية والمالية؛
- تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعددة القطاعات، وتوثيق الخبرات المستفادة والدروس المستخلصة، ورَصْد وتقييم التقدُّم المحرَز.

12. إن الدعم السياسي الرفيع المستوى والواسع النطاق ضروري للتنفيذ الناجح لخطط العمل الوطنية المتعددة القطاعات، ولاسيَّما في ما يتعلق بتخصيص الموارد ومراجعة التشريعات؛ وستتفاوت سُبُل تنفيذ خطط العمل الوطنية المتعددة القطاعات والنطاقات الزمنية لها بين بلدٍ وآخر استناداً إلى الوضع الراهن لنُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية في كل منها، والخصائص المؤسسية والقانونية والإدارية، والقدرات المتوافرة ومرحلة التطوير التي تمر فيها.

13. ولإنشاء آلية وطنية متعددة الأطراف تُعنَى بتنسيق التقييم وبتطوير وتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعددة القطاعات أهمية حاسمة لضمان استدامة التحسينات التي يمكن قياسها وتحقيقها بالفعل. ولابد من أن تكون آلية التنسيق قادرة على تمكين جميع الأطراف المعنية من الإسهام المباشر فيها أو الوصول إليهم حيثما كانوا. أما الوكالات الرئيسية على الصعيد الوطني فتضم الوكالات المسؤولة عن التسجيل مثل مكاتب تسجيل الأحوال المدنية، والحكومة المحلية، ووزارة العدل أو وزارة الداخلية؛ والوكالات المسؤولة عن إنتاج الإحصاءات الحيوية وتوزيعها؛ والقطاع الصحي، ولدوره أهمية خاصة في الإبلاغ عن الأحداث الحيوية وفي تعيين السبب الدقيق للوفاة. ومن الأطراف المعنية الأخرى والشركاء المحتملين الآخرين: وزارات التعليم والعمل والداخلية والإعلام والخارجية، والمؤسسات الأكاديمية، والباحثون، والسلطات الدينية، ومؤسسات الأعمال وشركات التأمين والقطاع الخاص، والأطراف المانحة، والشركاء في التنمية، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، وممثلو المجتمعات المحلية. ويحدِّد كل قُطر الطبيعة الخاصة بالهيئة التنسيقية، وتركيبها، وذلك باستخدام آليات تنسيقية موجودة بالفعل، إذا كان ذلك ممكناً.

الإجراءات الإقليمية

14. لقد اختارت منظمة الصحة العالمية الريادة في العمل من أجل تحسين نُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية، واعتبار ذلك جزءاً من تركيزها على أولويات نوعية محددة لعملها في إقليم شرق المتوسط في السنوات القادمة. ويأتي على رأس هذه الأولويات تقوية النُظُم الصحية وبناء القدرات الإقليمية

في مجال المعلومات. إن ضَعف نُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية في الإقليم له آثار سلبية على نَمَط وجودة المعلومات التي تتوافر لدعم أنشطة التنمية الصحية في الإقليم.

15. وسيتم البدء على الصعيد الإقليمي في تنفيذ الاستراتيجية باعتماد اللجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط لها، وسيتم تنظيم الأنشطة الإقليمية الأخرى لحشد الموارد التقنية والموارد الأخرى من قِبَل منظمة الصحة العالمية والشركاء في التنمية، لدعم تنفيذ البلدان للاستراتيجية. كما سيتم تيسير التنسيق بين الدول الأعضاء وتبادلها للخبرات وللممارسات الجيدة على الصعيد الإقليمي أيضاً.

16. وتهدف منظمة الصحة العالمية والوكالات المساهمة معها إلى استدامة وتقوية أسلوب الشراكة على الصعيد الإقليمي، وتوسيع نطاقه لدعم البلدان؛ وقد أخذ المكتب الإقليمي خطوات لتقوية قدراته ولإنشاء شبكة من الخبراء الإقليميين لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء إلى الدعم التقني. ويمكن تلخيص الأدوار المنوطة بمنظمة الصحة العالمية وبشركائها لدعم هذه الاستراتيجية في ثلاث وظائف هي: (أ) الدعوة لاستنهاض الدعم السياسي والتقني والمادي؛ (ب) التنسيق من أجل مواءمة الإسهامات والدعم الذي تقدمه الوكالات الدولية المختلفة والشركاء في التنمية (وذلك كلٌّ حسب اختصاصاته)، على الصعيد الإقليمي وعلى الصعيد القُطري؛ (ج) الدعم التقني وبناء القدرات بما يتواءم مع القدرات المتوافرة في كل بلد على حدة.

خيارات لتصريف الشؤون وللتنسيق

17. إن منظمة الصحة العالمية تدرك إدراكاً تاماً ما تتّسم به نُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية من تعدٍد في الأطراف المعنية والأطراف المؤثرة، ومدى الحاجة لإسهام جميع الأطراف المعنية في جهود التحسين؛ وعلى هذا فإن المكتب الإقليمي يخطط منذ البدء لإشراك الوكالات والشركاء المعنيين على الصعيد الإقليمي في هذه المبادرة الإقليمية، ومن تلك الأطراف: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي (نيسكاب)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا (يونيكا)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة اليونيسف، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة الأمريكية، وجامعة الدول العربية، والبنك الأفريقي للتنمية، بالإضافة إلى المقرّ الرئيسي والمكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية.

18. وحتى يصبح بالإمكان تقديم توجيه وإشراف استراتيجي عام على تنفيذ الخطة الاستراتيجية الإقليمية، لابُد من النظر في إنشاء فريق عمل إقليمي للتنسيق، يؤدّي وظائفه وفق الإطار الذي حددته الخطة الاستراتيجية الإقليمية، ويتماشى مع اختصاصات الحكومات والشركاء الوطنيين والدوليين في التنمية المعنيين. وسيضم فريق العمل الإقليمي للتنسيق وكالات التنفيذ القُطرية، والشركاء في التنمية، ومؤسسات التدريب والبحوث، والمنظمات غير الحكومية. ويقدِّم فريق العمل الإقليمي للتنسيق المساعدة لتعزيز التنسيق والتكامل في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الإقليمية، إلى جانب أنشطة أخرى لبناء وتطوير القدرات، بُغْية تحقيق التآزر والتكامل والتأثير بقدرٍ أكبر. ومن الآليات الإضافية المفيدة إنشاء المستودَع الإقليمي للخبرات الذي يعزِّز ويسهِّل تبادل الخبرات والدروس المستفادة والموارد والمعلومات الأخرى ذات الصلة بتحسين نُظُم تسجيل الأحوال المدنية

والإحصاءات الحيوية، إذ يمكن للمستودع الإقليمي للخبرات أن يقدِّم تقارير عن الإنجازات، وأن يجمع الدروس المستفادة، وأن يعزِّز التعاون بين بلدان الجنوب والجنوب، وبين الأقران من أجل تحسين تلك النُظُم. ويمكن أن يدير المستودع الإقليمي للخبرات منتدىً للمعلومات عبر الإنترنت، وأن ينظِّم ندوات لتبادل المعلومات، وأن يسهِّل الزيارات المتبادلة، كما يمكن للمستودع الإقليمي للخبرات أن يعدّ دليلاً بالأطراف المعنية، مثل الشركاء في التنمية والخبراء، وقاعدة معطيات بالموارد المتاحة، والتي تتضمّن مواد تدريبية أو إعلامية، ومجموعات حاسوبية لموارد المعلومات، وأدوات للتقييم والتحليل. كما يمكن أن يحتفظ المستودع الإقليمي للخبرات بقاعدة معطيات تضم التقييمات المستكملة لنظم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية وخطط العمل الوطنية. ويمكن أن يستضيف أحدُ الشركاء الإقليميين في التنمية ممن يلتزمون بالخطة الاستراتيجية الإقليمية المستودعَ الإقليمي للخبرات.

الخاتمة والطريق قُدُماً

19. إن التسجيل الرسمي للأحداث الهامة في حياة الناس أمر بالغ الأهمية لحماية حقوقهم، وهو أحد المكونات الأساسية للتصريف الجيد للشؤون وللإدارة السليمة، وله أهمية حاسمة في إنتاج إحصاءات موثوقة حول السمات الديموغرافية والصحية للسكان. ومن هنا كانت تقوية نُظُم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية من الأمور المحتمة في التنمية، وتحتل موقعاً محورياً في تحقيق جدول أعمال الصحة والتنمية بعد عام 2015 والذي يشمل التغطية الصحية الشاملة. والمقصود من هذه الاستراتيجية الإقليمية في إقليم شرق المتوسط تحفيز البلدان وتقديم الدعم لها في جهودها التي تبذلها لتقوية نظم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية.

20. إن هذه الاستراتيجية الإقليمية تطلق تدخلاً شاملاً في جميع أرجاء الإقليم لتحسين نظم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية، وتتبع طرقاً تتّسم بالكفاءة وبالاستناد إلى البيِّنات، وتقدِّم أسلوباً منهجياً للتصدِّي للتفتت الواسع النطاق، وللبنية الأساسية الضعيفة، ولتدنِّي جودة المنتجات التي تقدِّمها النظم الموجودة حالياً في الإقليم. وإن الشراكة بين الأطراف المعنية والشركاء في التنمية شرط ضروري مسبق ورئيسي للنجاح في تنفيذ هذه الاستراتيجية سواءً على الصعيد القُطري أم على الصعيد الإقليمي.

21. وعلى وزارات الصحة في الإقليم أن تؤدِّي أدوار الإشراف والوساطة والدعوة للشراكات مع القطاعات الأخرى ضمن حكوماتها المعنية، ومن الضروري اتباع أسلوب تعاوني متعدِّد الوكالات، يؤكِّد على أدوار مختلف الأطراف المعنية، وعلى المسؤوليات الخاصة بقطاع الصحة العمومية من حيث الإبلاغ عن الأحداث الحياتية، وإصدار شهادات حول أسباب الوفيات، وإنتاج الإحصاءات الحيوية. وعلى وجه الإجمال؛ فإن الاستراتيجية المقتَرَحة تقدم إطار عمل للفترة 2014 – 2019، وتوضِّح أدوار ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الإقليمي، بما فيها البلدان ومنظمة الصحة العالمية.

المراجع

1. United Nations Department of Economic and Social Affairs Statistics Division. *Principles and recommendations for a vital statistics system (Revision 2)*. New York, United Nations, 2001. Available at: http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM_19rev2E.pdf Accessed 22 August 2012.